

Distr.: General
22 February 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

هنغاريا

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتها
الطوعية وردودها

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



1- نظرت حكومة هنغاريا وفق الأصول في التوصيات البالغ عددها 267، المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث المتعلق بهنغاريا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويرد الموقف من التوصيات مجعماً حسب الموضوع في هذه الإضافة.

أولاً- الالتزامات الدولية، وحماية حقوق الإنسان، ومؤسسات حقوق الإنسان، ومعاهدات حقوق الإنسان

- 2- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 21-128 و32-128 و33-128 ومن 35-128 حتى 40-128.
- 3- وأحيط علماً بالتوصيات 1-128 و2-128 ومن 6-128 حتى 11-128. وسبق أن صدقت هنغاريا على معظم المعاهدات الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان، وهي تقيّم باستمرار إمكانية التصديق على أي معاهدات أخرى لحقوق الإنسان.
- 4- ولا تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 3-128 و4-128 و5-128. وتكفل التشريعات الحالية أصلاً للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم في سوق العمل جُلّ الحقوق المكرسة في الاتفاقية وتعكس أهداف الاتفاقية. وتحمي تشريعات الاتحاد الأوروبي القائمة أيضاً حقوق المهاجرين. ويضاف إلى ذلك أن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 ليست من الاتفاقيات المقترحة التصديق عليها بموجب الاتفاق الثلاثي لمجلس منظمة العمل الدولية. ويمثل النظام القانوني الهنغاري أساساً هذه الاتفاقية، ويتمتع العمال المنزليون بالحماية والضمانات التي ينص عليها القانون.
- 5- ولا تقبل حكومة هنغاريا التوصيات من 12-128 حتى 19-128 أيضاً لأن هنغاريا قررت عدم التصديق على اتفاقية إسطنبول. وأكدت الجمعية الوطنية الهنغارية صراحة أنها لا تؤيد التصديق على اتفاقية إسطنبول بسبب مفهوم النوع الاجتماعي والنهج القائم على النوع الاجتماعي اللذين تأخذ بهما فيما يتعلق باللجوء. وترى الحكومة أن التصديق على معاهدة ليس هو ما يجعل منع العنف ضد المرأة والعنف العائلي ومكافحتها حقيقة واقعة، وإنما النتائج الملموسة للإجراءات المتخذة.

ثانياً- ملتمسو اللجوء والمهاجرون واللاجئون

- 6- تقبل حكومة هنغاريا التوصية 128-247.
- 7- وأحيط علماً بالتوصيات 128-244، و128-250، ومن 128-252 حتى 128-254، و128-257، و128-258، ومن 128-261 حتى 128-264 لأن التشريعات الحالية للجوء والهجرة تكفل بما يكفي تنفيذ التوصيات؛ وتماشياً مع سياسات الهجرة التي تنتهجها هنغاريا، لا تعترم الحكومة قطع أي التزامات أخرى. وتتفقد وفق الأصول الأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحاكم الدولية.
- 8- ولا يمكن لحكومة هنغاريا أن تقبل التوصيتين 128-20 و128-246 لأن هنغاريا صوتت ضد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، ولم يتغير موقفها أبداً منذئذ. ولا تقبل أيضاً التوصيات 128-148 و128-151 و128-245 و128-249 لأنها تتعارض مع الاتجاه الأساسي لسياسة الدولة في المجالات ذات الصلة.
- 9- وترى حكومة هنغاريا من الأهمية بمكان مكافحة الهجرة غير القانونية التي تعتبر تهديداً لسيادة سكان البلد وهويتهم وصحتهم. وترى أيضاً أن دعم الهجرة لا يمكن أن يكون الحل المناسب لمشاكل أوروبا والبلدان الأصلية. فالتركيز يجب أن يظل منصباً على توفير الظروف الملائمة كي يتمكن الناس من

العيش في بلدانهم الأصلية في أمان. ولا يمكن الحكومة أن تدعم المبادرات التي تهدف إلى تشجيع الهجرة أو تغيير السياسة المذكورة آنفاً.

ثالثاً- الإجراءات الجزائية

10- تقبل حكومة هنغاريا التوصية 105-128.

11- وأحيط علماً بالتوصية 106-128 لأنها منقذة أصلاً.

رابعاً- المجتمع المدني

12- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 24-128، و25-128، و27-128، و28-128، و118-128، ومن 131-128 حتى 133-128.

13- وأحيط علماً بالتوصيات 23-128، و29-128، و31-128 لأنها منقذة أصلاً. ويكفل القانون الأساسي حرية منظمات المجتمع المدني، بل إن التشريعات الهنغارية خففت من الأعباء الإدارية المصاحبة لتسجيل هذه المنظمات.

14- وفيما يخص المنظمات التي تتلقى أموالاً أجنبية، أكدت محكمة العدل الأوروبية أن بعض المنظمات قد تؤثر في الحياة العامة تأثيراً هاماً؛ ومن ثم فإن شفافية عملها هدف مشروع. ولا تقبل حكومة هنغاريا في هذا الصدد التوصيات 26-128، و72-128، و129-128 لأنها تتضمن مزام غير دقيقة من حيث الوقائع.

خامساً- الإعاقة

15- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 156-128، ومن 230-128 حتى 232-128.

سادساً- الأطفال والأسرة

16- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 22-128، و176-128، ومن 222-128 حتى 224-128، و227-128.

17- وأحيط علماً بالتوصية 225-128 لأن هنغاريا تدكر بأن سن الزواج القانونية هي 18 عاماً بمقتضى قانونها المدني. ولا يجوز للقاصرين الذين تزيد أعمارهم عن 16 عاماً الزواج إلا استثناءً فقط إن كان في إمكانهم تقديم الموافقة المسبقة لهيئة الوصاية. وقبل إصدار هذه الموافقة، تجري الهيئة تحقيقاً دقيقاً في صحة مقدم الطلب البدنية والنفسية وظروف معيشته. وكل زواج قاصر دون هذه الموافقة المسبقة باطل.

سابعاً- التعليم

18- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات من 134-128 حتى 136-128، و147-128، ومن 152-128 حتى 154-128، و157-128، و159-128.

19- وأحيط علماً بالتوصية 158-128 لأنها منقذة أصلاً.

20- ولا تقبل حكومة هنغاريا التوصيتين 128-155 و 128-226 لأسباب مفصلة تحت العنوان الثاني عشر أسفله.

ثامناً- حرية القضاء

- 21- تقبل حكومة هنغاريا التوصية 128-117.
- 22- وأحيط علماً بالتوصيات من 128-107 حتى 128-109، و128-112، و128-114، و128-115 لأنها منقّدة أصلاً.
- 23- ولا تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 128-110، و128-111، و128-113، و128-116 لأنها تنطوي على مزاعم غير دقيقة من حيث الوقائع. فالقانون الأساسي يحدد ضمانات استقلالية القضاء، بما في ذلك اختصاصاته وتنظيمه. وتنظيم القضاء مصمم وفق المعايير الدولية ويهدف إلى الحفاظ على التوازن بين المشاركين. ويتولى مسؤول مستقل تنتخبه الجمعية الوطنية مهام الإدارة، في حين يتولى الرقابة مجلس القضاء الوطني، وهو هيئة مستقلة. وكانت لجنة البندقية أكدت في عام 2019 أن الاختصاصات الرئيسية تسند إلى مجلس القضاء الوطني. وعلى هذا، فإنه لا يمكن حكومة هنغاريا أن تقبل أي مزاعم تشكك في ضمانات استقلال السلطة القضائية.

تاسعاً- جرائم الكراهية، وخطاب الكراهية، وعدم التمييز في حق الفئات الضعيفة

- 24- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 128-57، ومن 128-59 حتى 128-63، و128-65، ومن 128-69 حتى 128-71، و128-73، و128-80، و128-82، و128-89، ومن 128-99 حتى 128-101، و128-248، و128-259، و128-267.
- 25- وأحيط علماً بالتوصيات 128-41، و128-53، و128-55، و128-64، ومن 128-66 حتى 128-68، و128-74، و128-81، و128-86، و128-88، و128-92، و128-93، ومن 128-96 حتى 128-98، و128-255، و128-256، و128-260، و128-265 لأنها تعتبر منقّدة أصلاً. وتكافح هنغاريا التمييز في حق أي أقلية دينية. وأحيط علماً بالتوصيتين 128-34 و128-76.

عاشراً- التعددية الإعلامية

- 26- فيما يتعلق بحرية وسائط الإعلام، تحيط حكومة هنغاريا علماً بالتوصيات من 128-119 حتى 128-121، و128-125، و128-127، و128-128 لأنها منقّدة أصلاً. وتعتبر هنغاريا حرية التعبير إحدى القيم الأساسية، وهذه الحرية يحميها القانون الأساسي والاجتهادات الثابتة للمحكمة الدستورية. أضف إلى ذلك أن حرية الصحافة وتنوعها محميان صراحة بمقتضى القانون الأساسي، وقد وضعت عملية إصلاح المنظومة الإعلامية الهنغارية في عام 2010 في الحسبان الحوار مع المفوضية الأوروبية ولجنة البندقية كل على حدة.
- 27- ولا يمكن حكومة هنغاريا قبول التوصيات 128-43، و128-122، و128-123، و128-124، و128-126، و128-130 لأنها تنطوي على تشويه للمنظومة الإعلامية الهنغارية. وتعد الهيئة الوطنية لوسائط الإعلام والاتصالات هيئة مستقلة يحكمها القانون. ومجلس الإعلام هو أيضاً هيئة مستقلة لا يمكن توجيه تعليمات إلى أعضائها. ويضمن الإطار التشريعي الحالي شروط منظومة إعلامية حرة وتعددية.

حادي عشر - الأقليات، بما فيها أقلية الروما، والإدماج الاجتماعي

28- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 77-128، و137-128، و145-128، و146-128، و149-128، و150-128، ومن 160-128 حتى 171-128، و229-128، ومن 236-128 حتى 239-128. ونسلط الضوء على أن الاستراتيجية الوطنية الهنغارية للإدماج الاجتماعي 2030، التي جُددت في عام 2021، رُسمت من خلال عملية تشاور اجتماعي واسعة، تماشياً مع توقعات مفوضية الاتحاد الأوروبي والاستراتيجية الإطارية الجديدة للاتحاد الأوروبي بشأن الروما ومع مراعاة التعليقات الواردة. وتستهدف البرامج القائمة على هذه الاستراتيجية الفقراء عموماً، ومن بينهم الروما خصوصاً، مع عناصر مبتكرة تكفل الإدماج الدائم والمستدام. وتؤدي التدابير المستهدفة إلى تحسين أوضاع نساء الروما النسبية والمطلقة.

29- وأحيط علماً بالتوصيات 75-128، و78-128، و104-128، ومن 241-128 حتى 243-128، و251-128 لأنها تعتبر منفذة أصلاً.

ثاني عشر - عدم التمييز في حق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

30- تقبل حكومة هنغاريا التوصية 79-128.

31- وأحيط علماً بالتوصيات 48-128، و52-128، و58-128، و67-128، و85-128، و90-128، و179-128. وينص القانون الأساسي على حماية كل فرد في هنغاريا من التمييز لأسباب تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، العرق أو اللون أو الجنس أو الإعاقة. زد على ذلك أن قانون المساواة في المعاملة ينص صراحة على حظر أي تمييز إن كان قائماً على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. ومن خلال إدراج مفهوم "الجنس عند الولادة" في القانون الهنغاري، أنهى المشرع فقط حالة من الشك القانوني. ومع ذلك، فإن هذا التعديل لا يمنع الأفراد من العيش وفقاً لهويتهم الخاصة.

32- ولا تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 42-128، ومن 44-128 حتى 47-128، و49-128، و50-128، و51-128، و56-128، و83-128، و84-128، و87-128، و91-128، و94-128، و128-221، و128-226. ولا يهدف القانون الرابع والثلاثون لعام 2021 بشأن تشديد الإجراءات على مرتكبي الاعتداءات الجنسية على الأطفال وبشأن حماية الأطفال إلى أن يُختص أي شخص بشيء بعينه أو يمارس التمييز في حقه، لأن من شأن ذلك أن يتعارض مع القانون الأساسي. وينص هذا القانون على أنه يحق للوالدين، وفقاً للمادة 14 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، أن يتأكدوا من توافق تربية أطفالهم وتعليمهم مع معتقداتهم.

33- وإضافة إلى ذلك، لا تقبل حكومة هنغاريا التوصيتين 54-128 و95-128 لأن اختصاصات الهيئة المعنية بالمساواة في المعاملة السابقة نقلت إلى مفوض الحقوق الأساسية بوصفه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ويكفل اختصاص المفوض وتمتعه بسلطة فرض الجزاءات إنفاذ شرط المساواة في المعاملة ويجعلان منه فاعلاً قوياً في هذا الصدد حتى مقارنةً ببلدان أوروبية أخرى.

ثالث عشر - الاتجار بالبشر

34- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات من 128-138 حتى 128-143.

35- ونلقي الضوء في هذا الصدد على أن حكومة هنغاريا كتفت جهودها في ميدان مكافحة الاتجار بالبشر في السنوات الخمس الماضية. وتستند الاستراتيجية الوطنية الجديدة للفترة 2020-2023 وخطة العمل ذات الصلة إلى الركائز الأربع للنموذج الرباعي ("4P")، وهي: أنشطة الوقاية، وحماية الضحايا، والمقاضاة، والشراكة.

رابع عشر - حقوق المرأة، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي والعائلي، والمرأة والسلام والأمن

36- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 128-144، ومن 128-172 حتى 128-175، و128-177، ومن 128-180 حتى 128-188، ومن 128-190 حتى 128-199، و128-206، و128-208، و128-209، و128-211، و128-212، ومن 128-214 حتى 128-217، و128-219، و128-220، و128-228، و128-234، و128-235. وتذكر هنغاريا في هذا الصدد بأن خطة عمل تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع للفترة 2021-2030 تتضمن تدابير عدة موجهة نحو تحفيز المرأة وتدريبها وإرشادها لتحثها على المشاركة في الحياة السياسية والعامية والتقدم لشغل مناصب قيادية، وكذلك النهوض بوضعها في العلوم والحياة التجارية.

37- وأحيط علماً بالتوصيات 128-178، و128-189، و128-207، و128-210، و128-213، و128-218 لأنها تعتبر منفذة أصلاً. ورسخت حكومة هنغاريا في السنوات الماضية الإطار المؤسسي لنظام دعم الضحايا وخطت خطوات ملموسة للارتقاء بمستوى حماية المرأة من العنف.

38- وأحيط علماً بالتوصيات من 200 حتى 205. ويجري حالياً وضع خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325.

خامس عشر - مسائل أخرى (كوفيد، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتغير المناخ، وممتلكات اليهود، وانعدام الجنسية)

39- تقبل حكومة هنغاريا التوصيات 128-102، و128-103، و128-233.

40- وأحيط علماً بالتوصية 128-30 لأن القانون المذكور ستنتهي صلاحيته في 31 أيار/مايو 2022. ونسلط الضوء على أنه تُصدى للجائحة، بوصفها تحدياً غير مسبوق، بأقصى قدر من التوافق مع سيادة القانون، ولم تفرض القيود إلا عندما كانت ضرورية ومتناسبة. وتعد الجمعية الوطنية بانتظام جلسات عامة وجلسات لجان، وما فتئت المحكمة الدستورية تعمل باستمرار.

41- وأحيط علماً بالتوصيتين 128-240 و128-266 لأنهما تعتبران منفذتين أصلاً.